منظمة التعاون الإسلامي

OIC/NY-15/PAL/6MC/REP.

الأصل: إنجليزي

تقرير اجتماع اللجنة السداسية المعنية بفلسطين
المقدم إلى
الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

مقر الأمم المتحدة، نيويورك

29 سبتمبر 2015

تقرير اجتماع اللجنة السداسية المعنية بفلسطين المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي
المقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
مقر الأمم المتحدة، نيويورك 29 سبتمبر 2015

أولاً: في يوم 29 سبتمبر 2015 اجتمعت اللجنة السداسية المعنية بفلسطين، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، في مقر الأمم المتحدة برئاسة معالي إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

ثانياً: حضر الاجتماع أصحاب المعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة التالية:
- جمهورية باكستان الإسلامية،
- جمهورية السنغال،
- جمهورية غينيا،
- دولة فلسطين،
- ماليزيا،

وحضرت الدول الأعضاء التالية كمدعوين:
- جمهورية مصر العربية،
- الجمهورية التركية،
- المملكة الأردنية الهاشمية،

بالإضافة إلى المفوض العام للأونروا.

ثالثاً: افتتح الأمين العام الاجتماع بكلمة أكد فيها موقف المنظمة الثابت تجاه قضية فلسطين والقدس الشريف ودعا إلى تضافر الجهود في مجلس الأمن الدولي حتى يتحمل المجلس مسؤوليته بضمان وقف إسرائيل انتهاكاتها، ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي في إطار زمني محكم التعريف والحفاظ على الرؤية القائمة على حل الدولتين. وأكد دعم الجهود الفلسطينية للانضمام إلى المعاهدات والمؤسسات الدولية.

رابعاً: ألقى وزير خارجية فلسطين كلمة تضمنت عرضاً ضافياً للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتصعيد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. كما تضمنت كلمته عرضاً للوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في القدس الشرقية، نتيجة لاستمرار بناء جدار الفصل العنصري وأنشطة الاستيطان والتدابير والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تهدف إلى تهويد المدينة المقدسة. كما شدد على المخاطر التي تنطوي عليها الاعتداءات والاستفزازات

والتحريضات الإسرائيلية على الحرم الشريف والمسجد الأقصى المبارك وضرورة وقوف البلدان الإسلامية بقوة مع الشعب الفلسطيني من خلال رفض جميع الأعمال غير المشروعة وحماية الحرم الشريف. كما قدم عرضاً موجزاً حول التحركات الفلسطينية لنيل اعتراف دولي بدولة فلسطين الحرة المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967.

خامساً: قدم المفوض العام للأونروا إحاطة أمام اللجنة حول الصعوبات المالية التي تواجهها حالياً الأونروا، وناشد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقديم الدعم للوكالة بغية تمكينها من الاستمرار في تقديم خدماتها للاجئين الفسطينيين.

سادساً: ألقى أعضاء اللجنة كلمات أكدوا فيها دعم دولهم للحقوق الفلسطينية والموقف الفلسطيني الثابت. وطالبوا المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته لحمل إسرائيل على إنهاء انتهاكاتها للقانون الدولي والاعتداءات على الشعب الفلسطيني. كما طالبوا بممارسة ضغط على إسرائيل لإجبارها على إنهاء الحصار الذي فرضته على قطاع غزة ووقف جميع أنشطة الاستيطان والانتهاكات في مدينة القدس، واستئناف عملية السلام وفقاً للأسس التي بنيت عليها، وتنفيذ القرارات الدولية بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي.

سابعاً: قدمت اللجنة التوصيات التالية للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

1. تأكيد الاجتماع جميع القرارات الخاصة بقضية فلسطين والقدس والصراع العربي الإسرائيلي التي صدرت عن القمم الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية ولجنة القدس.
2. تجديد الاجتماع تأكيد الصبغة المركزية لقضية القدس الشريف للأمة الإسلامية وضرورة الحفاظ على طابعها العربي الإسلامي والدفاع عن حرمة المواقع الإسلامية والمسيحية. كما جدد الاجتماع تأكيد إدانة التدابير الإسرائيلية غير القانونية وغير الشرعية التي تهدف إلى تغيير وضع المدينة وبنيتها السكانية وطابعها العربي الإسلامي، خاصة من خلال الممارسات الاستعمارية غير القانونية بما في ذلك أنشطة الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري داخل المدنية وحولها من أجل عزلها عن محيطها الفلسطيني.
3. جدد الاجتماع تأكيد دعمه المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني وممارسة سيادته في إطار دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. ودعا الاجتماع دول العالم لدعم حق فلسطين للحصول على اعتراف الأمم المتحدة بدولتها على حدود الرابع من يونيو 1967.

4. أكد الاجتماع دعمه القوي المستمر لجهود فلسطين لتدويل قضية فلسطين والمضي قُدماً في جهودها الرامية لاستصدار قرار من مجلس الأمن يُحدد إطاراً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتوفير آليات دولية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ورحب بانضمام دولة فلسطين لعدد من المعاهدات الدولية منها نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية. وقدم الاجتماع دعمه القوي لجهود دولة فلسطين لإكمال انضمامها لمزيد من المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية.
5. أكد الاجتماع مجدداً حقوق اللاجئين الفلسطينيين بمقتضى القانون الدولي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194(ثالثاً) الذي صدر بتاريخ 11 ديسمبر 1948.
6. جدد الاجتماع تأكيد عدم قانونية التدابير الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة التي ترمي إلى ضمها وتهويدها وتغيير طابعها السكاني والجغرافي. وحذر الاجتماع من أعمال الحفريات الخطيرة التي تنفذها إسرائيل أسفل المسجد الأقصى المبارك. وطالب المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن الدولي واليونسكو، بتحمّل مسؤولياته في حمل إسرائيل على احترام القانون الدولي وإنهاء ممارساتها غير القانونية وغير الشرعية في القدس الشرقية المحتلة.
7. كذلك أدان الاجتماع بشدة سياسة إسرائيل وممارساتها الاستيطانية غير القانونية داخل الأراضي الفلسطينية وبناء جدار الفصل العنصري الذي سبّب مصادرة أراضٍ وممتلكات فلسطينية وعزل أعداد كبيرة من القرى والبلدات والمدن الفلسطينية.
8. أعرب الاجتماع عن عميق انشغاله إزاء تصاعد أعمال العنف والاستفزاز والتحريض والإرهاب التي يرتكبها مستوطنون إسرائيليون متطرفون بحق السكان الفلسطينيين المدنيين وممتلكاتهم. وأدان الاجتماع بأشد العبارات الجريمة البشعة التي أدت لاستشهاد الطفل الفلسطيني علي دوابشة، حرقاً، وإصابة أسرته بجروح على إثر استهداف مستوطنين متطرفين لمنزله وحرقه في قرية دوما في نابلس في الضفة الغربية. واعتبر الاجتماع هذا الجرم تصعيداً خطيراً لأعمال الإرهاب التي يرتكبها مستوطنون متطرفون بحق الشعب الفلسطيني وأرضه المقدسة تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية. وحمّل الاجتماع إسرائيل، القوة المحتلة، كامل المسؤولية عن عواقب هذه الجريمة البشعة وجميع أعمال الإرهاب التي يرتكبها بانتظام مستوطنون مستعمرون.
9. دعا الاجتماع الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة لحظر دخول أي منتجات من المستوطنات الإسرائيلية إلى أسواقها وذلك تنفيذاً للالتزامات

المتضمنة في المعاهدات الدولية، ومنع المستوطنين الإسرائيليين من دخول أراضيها، وفرض عقوبات على الشركات والأجهزة التي تُسهم في بناء الجدار العازل وفي الأعمال الإسرائيلية غير القانونية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة.

10. دعا الاجتماع المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤوليته في الضغط على إسرائيل لرفع الحصار وإنهاء إغلاق قطاع غزة، وإزالة حواجز الطرق التي تقطع أوصال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتقيِّد حركة المواطنين الفلسطينيين.

11. أدان الاجتماع تحدي إسرائيل للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي صدر في 9 /7/ 2004، وعدم امتثالها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ES-15/10 بتاريخ 20 /7/ 2004، وتماديها في بناء الجدار على الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل القدس الشرقية وحولها. وعليه، جدد الاجتماع دعوته لاحترام الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وتنفيذ القرار المذكور، ودعا جميع الدول لفرض عقوبات جزائية على الكيانات والشركات التي تُسهم في بناء الجدار.

12. أكد الاجتماع الحاجة لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة التي صدرت بشأن فلسطين والالتزام بمبادئ وقرارات القانون الدولي، بما في ذلك قانون حماية البشر، خاصة أحكام معاهدة جنيف بشأن حماية المدنيين في أوقات الحرب الذي صدر في 12 /8/ 1949.

13. جدد الاجتماع تأكيد دعمه للسلام الشامل على أساس قرارات الأمم المتحدة الواردة في هذا الشأن، بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242(1967) ورقم 338(1973) ورقم 1397(2002) ورقم 1515(2003)، وكذلك المبادئ المتفق عليها التي تدعو إسرائيل للانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

14. دعا الاجتماع المجتمع الدولي واللجنة الرباعية لبذل ما يلزم من جهود لحمل إسرائيل على العودة إلى المفاوضات وفقاً للشروط المرجعية لمؤتمر مدريد للسلام وللكف عن اتخاذ تدابير أحادية تشمل بناء المستوطنات، يمكن أن تقوض عملية السلام. وأعرب الاجتماع عن رفضه التام للمواقف والتدابير التي تتعارض مع أحكام القرارات الدولية والشروط المرجعية للعملية السلمية. ودعا جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى عدم الاعتراف بأي ضمانات أو وعود تقوض الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، أو التعامل معها.

15. أعرب الاجتماع عن انشغاله العميق إزاء الأحوال المأساوية للمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية. وطالب المجتمع الدولي، ممثلاً في المنظمات الدولية الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، بفضح ممارسات إسرائيل غير الإنسانية في سجونها وممارسة الضغط على إسرائيل لإطلاق سراح جميع المسجونين المعتقلين في سجونها.
16. جدد الاجتماع تأكيد المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى يتم الوصول إلى حل عادل وشامل يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية.
17. أكد الاجتماع الحاجة لمواصلة تأكيد أن أوراق التفويض الإسرائيلية التي تقُدم للأمم المتحدة لا تشمل الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ 1967 بما فيها القدس الشرقية.
18. جدد الاجتماع مطالبة الدول والمؤسسات والأجهزة الدولية، بالالتزام بالقرارات الدولية بشأن القدس الشرقية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في 1967؛ كذلك دعاها الاجتماع إلى عدم المشاركة في أي اجتماع أو نشاط يخدم الأهداف الإسرائيلية المتمثلة في إحكام احتلالها وضمها للمدينة المقدسة.
19. أدان الاجتماع محاولة إسرائيل تغيير الطابع الهيكلي والتاريخي للقدس عنوة، وتغيير أسماء الطرق التي تقع تحت احتلالها، وطالب المجتمع الدولي بعدم الاستسلام للمحاولات الإسرائيلية الرامية إلى طمس جغرافية المناطق المحتلة وديمغرافيتها في انتهاك صارخ للقانون الدولي.
20. جدد الاجتماع تأكيد ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 237 بشأن عودة النازحين الفلسطينيين، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم باعتبارهما قاعدتين أساسيتين لتسوية عادلة وشاملة.
21. أكد الاجتماع مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى(الأونروا) في أداء واجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الوارد في هذا الشأن. ودعا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لدعم الوكالة لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين.
22. جدد الاجتماع مطالبته الدول الأعضاء الالتزام بقرارات القمم الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية بشأن قضية فلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي، وذلك عند التصويت في الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

23. قرر الاجتماع تكليف الأمين العام باتخاذ ما يلزم من تدابير لتكثيف الاتصالات والتنسيق بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، وأشاد بمواقف هذه المؤسسات بتضامنها ودعمها للكفاح العادل لأبناء الشعب الفلسطيني.